• للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

مرشح الدائرة الثانية أطلق حملته الانتخابية في ندوة بعنوان "مستقبل وطن"

لاري: نحتاج أعضاءً يسعون لإنقاذ البلد بدلاً من مصالحهم الخاصة

مرشح الدائرة الثانية احمد لاري

عدنان عبدالصمد

د.عبدالمحسن جمال (هشام كامل)

حذر مرشح الدائرة الثانية النائب السابق أحمد لاري من خطورة تداعيات ما تعيشه المنطقة على الواقع الكويتي، قائلا: ان التحدي القادم الذي تواجهه الكويت من أخطر التحديات التي تهدد وجودنا على هذه الأرض الطيبة. ودعا لاري في ندوة «مستقبل وطن» لإطلاق حملته الانتخابية، إلى المشاركة الكثيفة في انتخابات 27 الجاري، قائلا: «نحتاج مجلس أمة يكون جزءا من الحل.. لا جزءا من المشكلة.. نحتاج أعضاء يسعون لإنقاذ البلد وليس أعضاء يسعون للمصالح الخاصة».

وطالب لاري الحكومة بأن تكون «لديها رؤية استراتيجية»، وقال: «المسؤولية اليوم، الأكبر والأخطر والأهم، هي على الحكومة لتضع عجلة قطار التنمية على المسار الصحيح والواضح، وأن يكون تشكيلها عاكسا لمخرجات العملية الانتخابية». ودعا لاري إلى تكثيف التواجد ودعم من نرى أنه أهل لحمل الأمانة، ورسم مستقبل هذا الوطن بعيدا عن الحسابات والمكاسب الخاصة والشخصية، وألا نسمح للمال السياسي بالتأثير على خياراتنا، وقال: «بهذه المناسبة وبالرغم من الورطة التي يعاني منها سماسرة شراء الأصوات مع حلول شهر رمضان فإننا نقول لهم: اتقوا الله في بلدكم».

وأضاف لاري في كلمة ألقاها في ندوته الافتتاحية: «لأنها الكويت فقد شاركنا في انتخابات مجلس ديسمبر 2012، ترشحا وانتخابا، ونجحت الانتخابات ونجح المجلس والحمد لله، وكان النجاح منكم ولكم.. منكم لأنكم أنتم الذين اخترتم أعضاء المجلس، وأنتم الذين نجحتم في الانتخابات الماضية لتعبروا بالكويت أخطر أزمة هددت وجودها.. ولتستقر الأمور بالأداء الطبيعي والمتوازن والحكيم فكان النجاح لكم ثمرة لمشاركتكم.

وزاد: «كلنا يعلم ان الانتخابات الماضية لم تكن مجرد صناديق اقتراع وحملات انتخابية، بقدر ما كانت نقطة فاصلة في تاريخ الكويت من حيث الهوية والوجود والمستقبل، كانت نقطة حسم، للتحدي في الخيارات، بين فريقين خاضا هذا التحدي على قاعدة «نكون أو لا نكون»، فهناك فريق أعلن موقفه بوضوح «عسانا ما نكون إذا لم تنته الأمور حسب ما نخطط له «وما خطط له هذا الفريق، كان غامضا، وكاد يأخذ الكويت إلى مستقبل تسوده الفوضى والإقصاء والانقسام، خدمة لأهوائهم ومصالحهم السياسية، والتقوا في ذلك، عن عمد أو غير عمد، مع مصالح وأجندات تطرح شعارات ظاهرها الدعوة للديموقراطية والحرية والرحمة، وباطنها فتن ودم وخراب وعذاب!

وقال ان الفريق الآخر فريق كنتم وكنا، ولانزال جميعا، من رواده، يؤمن بالعمل والسعي لكل ما يساعد على تعزيز ركائز وحدتنا الوطنية، يؤمن بنهج يجمع ويوحد، فريق يعلي من شأن المصلحة الوطنية على أي مصالح أخرى، نهج يؤمن بسيادة الدستور والقانون لمرجعيته الوطنية، وبالأخص عند اشتداد الشدائد على الكويت. وتابع: «شاركتم في انتخابات «الصوت الواحد» من رؤية دستورية وقانونية. وبدورنا، كتحالف إسلامي وطني، شاركنا حبا للوطن، بجميع المناطق، وبنفس الرؤية، ونجحنا بحمد من الله، وبدعمكم في الحصول على ثقة الشعب، في أحلك الظروف، وبجميع الدوائر. ونجح الشعب الكويتي بإيصال مجموعة من الأعضاء الذين عكسوا واقع هذا الشعب الذي قبل التحدي، كما قبل به الأجداد، وكما كافح الأوائل في هذا السبيل، للعبور بالكويت إلى بر الأمان».

وقال ان هذا النجاح انعكس على أداء مجلس ديسمبر 2012، استقرارا وطمأنينة للنفوس، قبل أن ينعكس استقرارا على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية، وعلى الأوضاع في البورصة وغيرها، وإنجاز العديد من القوانين المهمة.

هذا الاستقرار الذي حققتموه لبلدكم ولأنفسكم بفضل الله «فكيفما تكونوا يول عليكم» فأنتم من رفض التأزيم، وأنتم من أوصل من تعتقدون أنه الأمين على تحقيق طموحاتكم في التنمية والاستقرار وحل المشاكل والأزمات التي تعاني منها الكويت منذ سنوات عديدة. وأكد لاري أن مسار التحالف الإسلامي الوطني، ومنذ 40 عاما مسار متوازن، كان ولا يزال، يضع مصلحة الناس ومصلحة البلد، وفي إطار الدستور والقانون، فوق أي اعتبار شخصي أو مكاسب فئوية ضيقة.

فالأعضاء السابقون للتحالف وهم: د.عبد المحسن جمال، ود.ناصر صرخوه، وحسن حبيب السلمان، ود.فاضل صفر، وسيد عدنان عبدالصمد، ود.خليل عبدالله، ومبارك النجادة، وهاني شمس وعلى مر السنوات وبمختلف المناصب التي تقلدوها، كانوا بحمد الله محل ثقة الشعب والحكومة.

وذكر أن هناك 3 محطات مهمة كان لهذا الخط دور كبير في مسار الأحداث 1ـ القرض العراقي بالثمانينيات 2ـ المشاركة في المجلس المبطل الأول والتصدي للتأزيميين تحت شعار «إنردها» 3ـ الإسراع للمشاركة القوية وبجميع الدوائر في المجلس المبطل الثاني تحت شعار «لأنها الكويت» وإفشال حملة المقاطعة.

وأكد أنهم استطاعوا إقرار مجموعة من القوانين التي ورد عدد منها في البرنامج الانتخابي لأعضاء التحالف، وتم إنجازها، ومنها: المشروعات الصغيرة، وصندوق الأسرة، والتأمين ضد البطالة، الرعاية السكنية والقرض الإسكاني، ورفع العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد للموظفة الكويتية، وزيادة المرتبات والمعاشات التقاعدية، رفع سن التقاعد إلى 65 عاما مع منح استثناء للأطباء وأساتذة الجامعة والتطبيقي وآخرين حتى 75 عاما، تقليل سن التقاعد لأصحاب التراخيص التجارية والمهن إلى 55 سنة بدلا من 65 سنة، رفع عدد منح الجنسية إلى 4 آلاف سنويا، إصدار حوالي 100 مشروع قانون باتفاقيات دولية، اعتماد 82 مشروع قانون للحسابات الختامية، وغيرها من القوانين التي أقرها المجلس خلال ما يقرب من 6 أشهر من ولايته قبل إبطاله.

ودعا ـ برغم هذا الإنجاز ـ إلى إعادة النظر إلى ما حصل من «إبطال» للمجلس الأخير، عبر أكثر من زاوية، فرغم ما ترتب على هذه الخطوة من إيقاف لمسيرة مجلس واضح الأداء والإنجاز، فإن التحدي اليوم خطير وكبير أمام «مستقبل وطن»، يفرض علينا جميعا أن نقبل التحدي، ولا نترك الساحة تحت أي مبرر. وطالب بتكثيف التواجد ودعم من نرى أنه أهل لحمل الأمانة، ورسم مستقبل هذا الوطن ومستقبل الشعب، ومستقبل الأجيال المقبلة، بعيدا عن الحسابات والمكاسب الخاصة والشخصية، وألا نسمح للمال السياسي بالتأثير على خياراتنا «فمن يشتري الصوت تحت أي غطاء، يسهل عليه بيع الوطن بأرخص الأثمان». وبهذه المناسبة وبالرغم من الورطة التي يعاني منها سماسرة شراء الأصوات مع حلول شهر رمضان فإننا نقول لهم «اتقوا الله في بلدكم»!

وقال لاري إن الكويت تحتاج مجلسا يكون جزءا من الحل لا جزءا من المشكلة ونحتاج أعضاء يسعون لإنقاذ البلد وليس أعضاء يسعون للمصالح الخاصة، فنحن أمام تحديين الأول محلي والآخر عالمي والخطر يتهدد وجودنا على هذه الأرض الطيبة، فلنضع حدا لصراعاتنا وننساها عندما تصل القضية إلى أمن البلد واستقراره، متسائلا: فماذا نستفيد إذا ضاعت البلد ودخلنا في صراعات، حتى لو صارت عندنا الملايين على المستوى الشخصي. أو تقلدنا المناصب العليا.

وثانيا: نحتاج إلى حكومة لديها رؤية إستراتيجية، افتقدتها الحكومات السابقة التي عالجت القضايا بنظرة قديمة وأداء قلق، نحتاج حكومة تواكب طموح الشعب الكويتي، تبادر إلى إحداث ثورة في أدائها، لأنه لم يعد مقبولا الاستمرار على النهج السابق في إدارة مجلس الوزراء، وإدارة الأمور بالتراضي لكسب الود السياسي. كما لم يعد مقبولا تقديم الرؤى النظرية للتنمية، بينما الواقع العملي يبين حجم انغماس البعض في الكسب غير المشروع، والهدر المستمر للثروة البشرية قبل الثروات المادية. وخاطب الحكومة بقوله: إن الشعب الكويتي الذي دعم الخيار الديموقراطي ولم ينجر إلى الغوغاء والفوضى، وأثبت وفاءه لبلده ولدستوره «أسرة وأمة»، (بالمادتين: الرابعة والسادسة من الدستور)، يستحق هذا الشعب بذل الغالي والنفيس لرفاهيته ولرفع مستوى معيشته كما يستحق أن يرى التنمية الصحيحة في شتى المجالات وعليه، فإن المسؤولية اليوم، الأكبر والأخطر والأهم، هي على الحكومة لتضع عجلة قطار التنمية على المسار الصحيح والواضح، وأن يكون تشكيلها عاكسا لمخرجات العملية الانتخابية.

• ناصر الوقيت

عريف الندوة أثناء افتتاح مقر مرشح الدائرة الثانية أحمد لاري

قال إنه على علم بمكامن الخلل ولديه وثائق ومستندات في هذا الشأن

خالد الفريح يتعهد بفتح ملف الأمن حال وصوله إلى البرلمان

مرشح الدائرة الثالثة خالد الفريح

الفريح متحدثا في المؤتمر الصحافي (عباس مكحل)

تعهد مرشح الدائرة الثالثة خالد الفريح في حال وصوله الى مجلس الامة وحصوله على ثقة ابناء الدائرة الثالثة بفتح الملف الامني بكل ما يحتويه من وثائق ومستندات تبين حجم الخلل الحادث، مشيرا الى انه يعرف كل كبيرة وصغيرة عن هذا الملف ولن تثنيه الضغوط التي مورست ولاتزال عليه من اجل التخلي عن القيام بدوره في حفظ امن واستقرار الكويت.

وقال الفريح في مؤتمر صحافي عقده بديوانه مساء امس الاول ان ترشحي لانتخابات مجلس الأمة سببه حبه للوطن، وحرصه على نهضته وتطوره، وحرصه على ايجاد قوانين جديدة تخدم الصالح العام، مشيرا الى قضية تنفيذ الاحكام وتطبيق القانون، وضرورة ابعاد الوافدين عن المناصب القيادية الحساسة، وليس عن كل المراكز والوظائف، وانما اقصد بالاخص ما يتعلق بانظمة الحاسب الآلي بوزارة الداخلية، لما تحتويه من معلومات سرية، مؤكدا انه ليس ضد الوافدين الذين يقدر دورهم في خدمة الكويت، لكن ضد تعيينهم في المناصب الحساسة.

واضاف «فلا توجد وزارة أمنية بها أجانب من خارج البلاد، منبها على ان الوافدين اخواتنا واشقاؤنا، لكن يجب ان يتم ابعادهم عن المناصب الحساسة».

وشدد على انه فيما يتعلق بالجانب الأمني فهو يتعلق بتطبيق القانون وعدم تنفيذ الاحكام الجنائية والإدارية والمدنية بشكل عام، مشيرا الى ان القضاء يصدر احكاما ولكن الأهم هو تنفيذ هذه الأحكام، حتى يرتدع الناس، مشيرا الى ان هذه القضية بدأت منذ عام 2003 واكتشفت عدم تنفيذ الأحكام.

وتابع: طلبت تطوير العمل عندما اكتشفت ان لدينا أخطاء، فمثلا هناك قضية تمت إحالتها في 2004 تثبت أن هناك قضية ارسال موظف الى النيابة العامة لهذا الخصوص، وحاولت إصلاح الملف الأمني الذي يترتب عليه قضايا اجرام وسلاح، والتعدي على رجال الأمن.

واشار الى ان هناك أحكاما لا تنفذ لكي يشعر الناس بان هناك ثقة وأمنا، ولكن اذا وصلنا الى ما وصلنا اليه اليوم، فهو شيء خطير جدا.

وقال انه حاول معالجة الوضع الأمني منذ سنوات ولكن هناك من يتصدى لي ويحاربني بل وغالطوا في حقي كثيرا وتعسفوا معي في السلطة وتنقلت بين وزارات الدولة على مدار السبع سنوات، وعندما عرضت الموضوع على مستوى مجلس التعاون الخليجي تمت الموافقة عليه بانشاء وحدة تحكم خليجية، داعيا الحكومة الى التعاون في هذا الجانب ومعرفة اين الخلل ومعرفة الجهة المقصرة.

وشدد على ان الجهات العسكرية مثل الحرس الوطني والدفاع ولابد من خطابها رسميا حتى نستعلم عن الشخص المطلوب فيه تنفيذ الحكم والاهم من ذلك ان هذه الاحكام تصدر باسم صاحب السمو الأمير، ولابد ان تحترم.

وأكد ان الوضع الامني مخيف في الكويت، ولكن لو يعلمون أن هناك قانونا يطبق فسيرتدع الجميع، وهناك قضية طرحت في احدى الصحف المحلية في تاريخ 29 مارس 2003 وكان العنوان 13 حكما قضائيا لم ينفذ. وتساءل: «لماذا لم تعالج القضية الامنية؟»، موجها رسالة الى النواب بأن هذه القوانين شرعت لمعالجة الملف الأمني وإلزام الحكومة بتنفيذ الأحكام.

واشار الى قضية القضاء الاداري راجيا زيادة عدد الدوائر القضائية حتى تأخذ الناس حقوقها، لافتا الى ان هناك الكثير لا يريدون فتح هذا الملف، متوقعا ان تكون هناك ردود فعل للداخلية بعد ما عرضه في آخر حلقة، ولم يستغرب منهم اي ضغط لتشويه صورته من جديد، كما لم يستغرب موقف ادارة الانتخابات من شطب بعض المرشحين، مبينا ان هذا دليل تخبط وعدم اتخاذ القرار الصحيح. وقال الفريح انه تبنى قضية عدم تنفيذ الاحكام منذ عام 2003، متمنيا في حال وصوله الى المجلس ان يكمل مسيرته في تحقيق العدالة، مؤكدا انه سيشرع قوانين جديدة لمواكبة العصر الجديد في ظل التكنولوجيا ووسائل المعلومات التقنية.

واكد انه سيطالب بتعديل بعض التشريعات للوصول الى وضع امني جيد في الكويت، من اجل الحفاظ على ابنائها. واعرب عن عدم اطمئنانه لسلامة اجراءات الانتخابات المقبلة، مشيرا الى ان الحكومة لديها تخبط في جميع قرارتها، وبسؤاله عن انشاء المحكمة الادارية قال الفريح انها موجودة بالفعل في الكويت، لكن دوائرها محدودة ومتباطئة، ولا تلبي طلبات الناس، مطالبا بزيادة الدوائر الإدارية والمستشارين والتعجيل في إصدار الأحكام.

وعن سؤاله عن المطلوب من الحكومة في الفترة المقبلة، قال يتعين ان تكون جادة وشفافة وحيادية وحاسمة في اتخاذ القرار، موجها رسالة الى المقاطعين بانهم على خطأ، متسائلا في الوقت نفسه: لماذا تقاطع فاذا كنت تريد ايصال رسالة، فهذه قاعة عبدالله السالم، واطلب ما تشاء، رافضا النزول الى الشارع والاحتكام له. وعن الصوت الواحد، قال الفريح: مادام صدر به حكم دستوري فعلينا احترام القضاء، مطالبا باعادة توزيع الدوائر لانها ليست عادلة.

ونصح الحكومة بعدم محاربة ابناء الكويت، واعطائهم الحقوق، مشيرا الى ان الابناء بعد تخرجهم يسجلون في ديوان الخدمة المدنية، لكنهم لا يوظفون في نفس تخصصاتهم، مطالبا بوضع ميزانية للدورات لتأهيل أبناء الكويت، بدلا من تحطيمهم وتدميرهم فهم احرص عليها من اي شخص.

وتطرق الى الحديث عن نساء الكويت، قائلا: «ان حقوقهن مهضومة، ويستحققن منا جميعا وقفة جادة، داعيا اهل الكويت بصفة عامة والدائرة الثالثة بصفة خاصة الاهتمام بالملف الأمني»، مؤكدا «ان الاشخاص زائلون والكويت هي الباقية، فاذا لم يحرك هذا الملف فيكم ساكنا فلا حياة لمن تنادي». وطالب الفريح بدعم ابناء الدائرة الثالثة الذي سيتيح له فتح الملف الامني من خلال مجلس الأمة، فهو يعرف مكامن الخلل، من إدارة الجنايات الى ادارة التنفيذ المدني وكل كبيرة وصغيرة عن هذا الملف، متعهدا بفتحه بكل ما يحتويه من مستندات ووثائق، مطالبا بتصفح موقعه عبر «غوغل» تحت عنوان «خالد الفريح حقيقة الفساد بتنفيذ الاحكام».